

الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

وأما قولهم إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة قلنا أما المنصوبات فإنها لا يتصور أن تكون مبتدأة لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة في التقدير لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولا أو مشبها بالمفعول والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظا أو تقديرا فلا تصح له رتبة الابتداء وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة التقدير لم يصح أن تكون مبتدأة لأنه لا أعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير وأما المسكنات إذا ابتدء بها فلا يخلو إما أن تقع مقدمة في اللفظ دون التقدير أو تقع مقدمة في اللفظ والتقدير فإن وقعت متقدمة في اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات لأنها في تقدير التأخير .

وإن وقعت متقدمة في اللفظ والتقدير فلا تخلو إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها أولا تستحق الإعراب في أول وضعها فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها نحو من وكم وما أشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكون فإننا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء وإنما لم يظهر في اللفظ لعل عارضة منعت من ظهوره وهي شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف .

وإن كانت لا تستحق الإعراب في أول وضعها نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون فإننا لا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء لأنها لا تستحق شيئا من الإعراب في أول الوضع فلم يكن الابتداء موجبا لها الرفع لأنه نوع منه .

وهذا هو الجواب عن قولهم إنهم يبتدئون بالحروف فلو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة وعدم عمله في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم